الثقافة والتربية، النمو والمجتمع: في التعليم الجامعي مع الإشارة الى الواقع العربي

سمير المقدسي(*)

تمهيد

لا يسعني وأنا اتطلع الى مستقبل التعليم الجامعي العربي إلا أن أربط ربطاً عضوياً بين الثقافة والتربية من جهة والنمو الوطني والمجتمعي (نوعية الحياة) من جهة أخرى. فهدف التعليم الجامعي المعاصر كما أفهمه، يتمحور حول مسألتين أساسيتين: التثقيف بمعناه الواسع وتطوير الكفاءات البشرية على مختلف أنواعها. وهكذا فإن للتعليم الجامعي دوره الأساسي في تحديد مسار التنمية ونوعية المجتمع الذي نعيش فيه. ولا يضرنا في ذلك إن اختلفت الرؤى حول مضمون الثقافة أو اختلف التقييم لنوعية نمو المجتمع. بل أن قبولنا لتعدد الرؤى هو في حد ذاته مرآة لمدى تقدمنا الحضاري بحيث يكون استيعاب تعدد وجهات النظر والفلسفات في صلب المعادلة الحضارية لأي مجتمع.

ومن هذا المنطلق أتقدم بتصورات وجيزة في التعليم الجامعي وتأثيراته في تحديد مسار النمو ونوعية المجتمع مع الإشارة الى الواقع العربي، وذلك من ضمن أربعة محاور كما يلي:

١- أهداف التعليم الجامعي والبيئة الجامعية؛

٢- نوعية التعليم الجامعي: الإنفتاح والإنغلاق؛

(*) أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ووزير اقتصاد سابق.

٣- العلاقة بين التربية والنمو وسوق العمل؛

٤- التعليم الجامعي العربي. الى أين؟

١- أهداف التعليم الجامعي والبيئة الجامعية

إذا كان جوهر التربية الجامعية هو التثقيف بمعناه الواسع، فإن اكتساب الكفاءات أو التخصصات الجامعية يكون من ضمن العملية التربوية/ التثقيفية. فلا صقل للإختصاصات خارج الإطار التربوي/ الثقافي وإلاّ تكون الجامعات مقصرة في تحقيق غاياتها وأهدافها. إن الثقافة بمعناها الواسع تشمل كل مجالات المعرفة من علوم انسانية وفلسفية واجتماعية ومجَّردة. وتنمية الإختصاص الجامعي لا بد أن يتماشى جنباً الى جنب مع الإفادة من كل ما توفره العلوم الانسانية والفلسفية والأخلاقية فتكون البرامج الجامعية مبنية على مبدأ التزاوج بين الاختصاص والثقافة.

ومن هذا المنظور، لا يصح لأي خريج جامعي أن يتباهى بما قد أنجز من اختصاص إن لم يكن اكتسابه لأي تخصص قد تأسس على مبادئ التربية الانسانية والخلقية بغض النظر عن أي اختلافات بالرؤى بين مجتمع وآخر. ولذا فإن للتربية دور أساس في تحديد نوع المجتمع الذي نعيش فيه. وعلى ضوء فهمنا هذا لما تعنيه التربية فهي تتضمن المبادئ التي تعطينا تفسيراً للديمقراطية والحرية الفكرية والمسؤولية الفردية والمجتمعية. وإني أعتبر أن نجاح أي معهد تربوي مرهون بمدى قدرته على تخريج طلابٍ مدربين تدريباً جيداً مهنياً ومثقفين في آن واحد. وإن كنت أشدد على الدور التثقيفي للمعاهد التربوية فلأننا نرى في بعض مجتمعاتنا العربية -على الأقل في لبنان - الآثار السيئة لضعف القِيَم المجتمعية السائدة وتدميراً للمصلحة العامة. فعوضاً عن تحصينها نرى ترسيخاً للشهوة الفردية، وعوضاً عن الحفاظ على البيئة وجمال الطبيعة نرى إمعاناً في تخريبها. ولعلنا نتساءل لماذا يحصل كل ذلك وهل يعني إخفاق المعاهد التربوية العربية في أداء دورها؟ الجواب عن هذا التساؤل لا يمكن بنظري حصره بالمعاهد التربوية وأدائها. فليست هي المؤثر الوحيد في المسيرة المجتمعية بل على أهميتها تشكل واحدة من مؤثرات أخرى كالتربية العائلية وأداء النظام السياسي والمجتمع الأهلي ومستوى التطور الاقتصادي/ الاجتماعي وغيرها من المؤثرات التي تقرر سلوكية مجتمع ما. والإجابة عن هذا التساؤل يتطلب تحليلاً معمقاً لكل هذه المؤثرات لا مجال له هنا. ومهما يكن الأمر، تبقى مهمة المعاهد التربوية التثقيف بمعناه الواسع الذي كلما شمل شرائح أوسع من المجتمع كبرت آثاره وساهم في التأسيس لبناء مجتمع يعكس سلوكه

التزاماً أقوى بالمبادئ التي تقوم عليها التربية الجامعية.

وهذا ما يقودني الى بيئة التعليم الجامعي. ما هي مقوماتها وهل تساهم في دفع التطور التربوي/ الثقافي أم تقف حاجزاً أمامه؟ فبقدر ما تكون البيئة الجامعية منفتحة ومتماشية مع التطورات التربوية والتكنولوجية في مختلف الميادين، تكون عنصر إثراء في التطوير الدائم للتعليم والتثقيف الجامعي. وبنظري هنالك عاملان أساسيان يحددان هذا المسار: أولهما النظام السياسي السائد وما إذا كان يسمح بالحرية الفكرية والتعامل مع العالم الخارجي وتعددية المدارس التربوية، وثانيهما: مدى توافر الكفاءات البشرية والموارد المالية للجامعات ومعاهد التعليم العالي المتخصصة.

فمن البديهي أن النظام السياسي الذي يكبل الحرية الفكرية ويخشى التعامل مع الخارج يؤسس بدوره لبيئة جامعية مقيدة في مجالات التعليم والأبحاث وغير قادرة على التعامل الضروري مع التطورات الفكرية والتربوية وبالتالي مع التطوير الذاتي المطلوب. ورب قائلٍ إن هذا الأمر لا ينطبق على مجالات العلوم المجردة أو الطبيعية بالمقارنة مع العلوم الانسانية والاجتماعية والفلسفية التي قد تخضع لتغيرات يفرضها النظام السياسي السائد ويمنع تطورها. والجواب عن هذه المقولة هو أن النهضة التربوية الجامعية لا تقوم على أساس معادلات جزئية في مختلف مجالاتها أي أنها لا تقوم على تطوير فروع معينة دون الأخرى ولا تقتصر على مجاراة التطور في ميادين العلوم المجردة أو اقتباس ما ينتجه الغير في هذه المجالات مع انغلاق في مجالات التعليم الجامعي الأخرى أو تجميدها. بل تقوم هذه النهضة على تطوير شامل ودائم في جميع مجالات التربية والمعرفة والعلوم وشرط ذلك هو سيادة مناخ الحرية الفكرية النابع من تأمين الحياة السياسية الديمقراطية. ولا تشكل هذه النظرة (ضرورة التطوير الجامعي الشامل) أي تعارض مع ثوابت العقائد الدينية التي في جوهرها توفر السياج الأخلاقي للتطورات المجتمعية.

٢- نوعية التعليم الجامعي: الإنغلاق والإنفتاح

لربما يمكننا تقييم نوعية التعليم الجامعي من ثلاث نواحٍ مترابطة في ما بينها. أولها يرتبط بمستوى المناهج السائدة ومدى احتضانها للتقدم الحاصل في الميادين المختلفة. هذا لا يعني خاصةً في ما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية التبني الكلي لتطورات النظم الفكرية في المجتمعات الأخرى وجامعاتها أو لمناهجها التربوية، بل يعني الاطّلاع على النتاج الفكري للآخرين وتفاعله مع النتاج الفكري

للمجتمعات العربية وجامعاتها. فلا نكون خارج نطاق التطورات العالمية ولا نخشى أن تكون مناهجنا منفتحة على مناهج الآخرين خاصةً في مجالات قطعوا فيها أشواطاً بعيدة. ونتيجة لهذا التفاعل والاطلاع، تصبح (أو هكذا يجب أن تكون) المناهج التربوية الجامعية مواكبةً للتطورات الهامة في مختلف الميادين ومغذية لها في آن واحد.

ولنأخذ على سبيل المثال علم الاقتصاد الذي هو اختصاصي كأستاذ جامعي. فالقسم الأكبر من المؤلفات والأدبيات والأبحاث الاقتصادية المعاصرة مصدره الغرب وجامعاته وباللغة الانكليزية تحديداً. ودون الإنتقاص من أهمية مساهمات المجتمعات الأخرى وجامعاتها في هذا النطاق (خاصةً على صعيد أدبيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية) فإنه لا بد من التفاعل مع المناهج الأكاديمية الاقتصادية في الجامعات الغربية إذا أردنا أن تكون مناهجنا على تماس مع أهم التطورات العالمية في هذا المجال. والتحدي الذي تواجهه جامعاتنا في هذا الشأن لا يتصل بقضية التفاعل بقدر ما يتعلق بالإفادة منه بهدف تطوير برامجنا وأبحاثنا بحيث نتمكن بدورنا من الإسهام في تطوير مخزون المعرفة في شتى المجالات.

وأما الناحية الثانية فهي تتعلق بمستوى الأداء التعليمي والتثقيفي. فمن أهم العناصر التي تميز جامعة عن أخرى كفاءة الهيئة التعليمية في مجالي التعليم والأبحاث كما التفاعل مع الخارج في النطاقين الأكاديمي والمهني. وإذا كان مستوى الكفاءة التعليمية في الجامعات العربية المختلفة عموماً ما زال ينتظره الكثير من التطوير، فإن بعضها قد خطى خطوات كبيرة في هذا المجال وأصبحت شهاداتها على مستوى البكالوريوس وبعض تخصصات الماجستير والدكتوراه مشهوداً لها إقليمياً ودولياً. لقد شهدت العقود الأخيرة تقدماً في التعليم الجامعي العربي في مجالات الاختصاصات العليا (Advanced Studies) وهذا بدوره أسهم في رفع مستوى الكفاية التعليمية في الجامعات العربية. ولكن في المقابل يعاني الوطن العربي نزفاً في الكفاءات العالية نحو البلدان الغربية حيث قد تتوافر فرص ومناخات مؤاتية أكثر جاذبية منها في البلدان العربية. والتحدي هنا يكمن في تحقيق شروط تحسين مناخات التعليم الجامعي، وأولها الإنفتاح الفكري والأكاديمي وضمان حريتهما. وفي زمن العولمة فإن الكثير من الجامعات العربية قد أخذ في هذا الاتجاه أو في سياقه.

الناحية الثالثة هي درجة التأهل التكنولوجي/ التقني من بنى ومختبرات

ومكتبات جامعية وغيرها من مستلزمات البحث العلمي وربطه بأحدث التقنيات المتوفرة، إضافةً إلى توافر الدعم المالي للقيام بمهام البحث والتعليم. كل هذه الأمور يمكن اختصارها بالبنى التحتية للعمل الجامعي التربوي والتثقيفي. والمؤسف أنه بالنسبة إلى العديد من الجامعات العربية التي تقع في نطاق القطاع العام وبالتالي تعتمد على الدعم الحكومي نرى أنها قد لا تتمتع دائماً بمستويات التأهيل المطلوبة، وكأنما القطاع التربوي الجامعي لا يقع في مقدمة الأولويات الحكومية بعكس المجالات الأمنية والعسكرية وغيرها التي تتقدم القطاع التربوي على أهميته الكبرى. كما أنه من المؤسف أن نلاحظ في الآونة الأخيرة فتح الباب في بعض الدول العربية (لبنان على سبيل المثال) لإنشاء جامعات ومعاهد خاصة لا تتمتع بالمؤهلات المطلوبة ولا تستحق هذه التسمية. بل على العكس من ذلك، فإن بعضها لا يتعدى كونه عملية تجارية في غطاء أكاديمي. قد يكون لتكثيف فرص التنافس بين المعاهد الجامعية الكبرى منافعه لجهة تحفيزها على التطوير الدائم في برامجها وكفايتها التعليمية. غير أن هذا الأمر مشروط بتطبيق المعايير الأكاديمية المطلوبة والضرورية في الترخيص لإنشاء جامعات ومعاهد جديدة، إضافةً إلى الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني المستقبلي لتخصصات معينة، وإلا فإن عدم تطبيق هكذا معايير يقود إلى إضعاف مستوى التعليم الجامعي عموماً مع طغيان جانبه التجاري/ المادي على حساب جانبه التعليمي/ التثقيفي. وبالتالي، لا بد من وقف هذا النهج من الإنفلات التربوي في القطاع الخاص والعمل على تطبيق معايير تسمح للاتساع في عدد الجامعات والمعاهد العليا ضمن ضوابط تضمن لها المستويات الأكاديمية المطلوبة.

وهذا الأمر يسلط الضوء على ما يعتبره البعض إشكالية التعليم في القطاع الخاص مقابل التعليم في القطاع العام، خاصةً لجهة تمويله الفعّال وتحمل أعبائه. فقد يقال على سبيل المثال إنه مع ازدياد الضغوط المالية على الحكومات العربية واضطرارها الى اتباع سياسات تقشفية بهدف تقوية وضعية الموازنة العامة لا سيما في نطاق العولمة، فقد يشكِّل تحويل جامعات القطاع العام الى جامعات خاصة إحدى الوسائل لتخفيف العبء المالي الذي تضطلع به الدولة. بكلمة أخرى، إن الإنخراط المتزايد في التعليم يتطلب زيادة مستمرة في الإنفاق عليه وهذا بدوره يتطلب ارتفاع مخصصات موازنة التعليم لربما على حساب أبواب الإنفاق الأخرى أو البحث عن مصادر تمويل خارج القطاع العام. ومن هذا المنطلق، يدعو البعض إلى أن يتحمل

القطاع الخاص قسطاً أكبر من أعباء التعليم. وقد تأخذ مشاركة القطاع الخاص شكل إشراكه في تمويل كلفة التعليم (أقساط وأبحاث على سبيل المثال) وليس بالضرورة امتلاك مدارس وجامعات القطاع العام. المهم في الأمر أن هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بالجانب المالي لجهة تغطية نفقات التعليم أو بأجدى سبل تأمينه بل تتعداه إلى مستوى التعليم ونوعيته وما إذا كانت الدول العربية المعنية قد توصلت الى قناعات بحيث تسمح للقطاع الخاص القيام بمهام التعليم الجامعي. إن الإشكالية الأساسية كما أراها تتمحور حول السبل الآيلة الى تأمين جودة التعليم مع كل متطلباته من بيئة جامعية مساندة وتوافر الموارد البشرية والمالية الضرورية، أكانت الجامعات جامعات خاصة أم تابعة للقطاع العام. إن معايير الجودة معروفة وتتعدى مجرد انتاج مهارات محددة. وعليه، فإن تقييم سبل تمويل التعليم يجب أن لا يفترق عن فكرة جودة التعليم وضوابطها.

إن المقاربة بين مستويات التعليم وجودته في كلي القطاعين الخاص والعام لا تؤدي بالضرورة إلى نتيجة تفاضلية بينهما، إذ أنها مسألة غير محسومة. فكما أن مستويات بعض الجامعات الخاصة في العالم العربي تفوق مستويات بعض جامعات القطاع العام، فإن العكس هو أيضاً صحيح. فلو أن مستويات التعليم في القطاع الخاص هي عموماً أكثر كفاءة منها في القطاع العام فإن توجيه التعليم العالي نحو القطاع الخاص له ما يبرره. وذلك مع الإشارة الى أن نوعية التعليم الخاص تبقى بحاجة دائمة إلى أن تخضع لضوابط صارمة تسنها الهيئات التربوية المسؤولة في القطاعين الخاص والعام. وإذا لم يكن الأمر بالضرورة كذلك فما هي الشروط التي تؤمن ازدهار جميع جامعات القطاع العام تربوياً وثقافياً وجودة أدائها؟

فعلى سبيل المثال، أليس من الضروري أن يكون لهذه الجامعات استقلالية كاملة في ادارة شؤونها الأكاديمية مع تأمين الموارد المالية اللازمة مما يساعدها على تطبيق المعايير الأكاديمية التي تؤمن مستوى مرتفع لأدائها التعليمي والأكاديمي؟ مما لا شك فيه أن من أهم مزايا جامعات القطاع العام أنها توفر فرص التعليم العالي لشرائح المجتمع ذات الدخل المحدود. وبالتالي، في حال أي قرار بتحويل جامعات القطاع العام إلى القطاع الخاص، علينا أن ننظر أولاً كيف نؤمن لهذه الشرائح فرص التعليم العالي.

هنالك أسئلة كثيرة علينا التوقف عندها في تقييمنا لفوائد التعليم الجامعي وأكلافه في كل من القطاع العام والخاص ليست هذه الورقة مجالها.ما أود التشديد

عليه أنه بغض النظر عما إذا كانت الجامعات خاصة أم تابعة للقطاع العام، فإنها تخضع لشروط الكفاءة عينها والجودة في أدائها. ومن أهمها على الإطلاق أن تعمل في بيئة جامعية منفتحة على محيطها والعالم وأن تصون الحرية الفكرية والأكاديمية وأن تتمتع بالاستقلالية الادارية (في ما يخص جامعات القطاع العام) وأن تتوافر لها الموارد المالية الضرورية بما يؤمن ليس فقط فرص اجتذاب كفاءات تعليمية وبحثية ذات مستوى رفيع بل كل ما يتصل بمستلزمات البحث العلمي في عالم منفتح على بعضه تقنياً وتكنولوجياً. والسؤال المطروح هو:

هل توصلت المجتمعات العربية الى مرحلة إيلاء القطاع التربوي والجامعي تحديداً الأولوية الذي يستحقها في نطاق سلة أولوياتها الوطنية المتعددة؟ وهل توصلت الدول المعنية الى قناعات أن الإبداع الجامعي والثقافي لا يكون خارج البيئة الجامعية المنفتحة والحرة غير الخاضعة لأهواء السلطة السياسية وأغلال الفكر المتحجر؟ هناك على ما أظن بوارق أمل هنا وهناك في الوطن العربي. ففي زمن الإنفتاح العالمي، لا بد للنهضة الجامعية العربية أن تأخذ مجراها ليس فقط بتفاعلها مع العالم المنفتح بل بمساهمتها في تغذية روافد الفكر والثقافة.

٣- العلاقة بين التربية والنمو وسوق العمل

أصبحت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي تستأثر باهتمام كبير في أدبيات التنمية. وخلاصتها أن تطور التعليم (يقاس عادةً بمستويات الإلتحاق المدرسي/ الجامعي) هو أحد العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسار التنمية، مع الإشارة الى أن نوعية التعليم لها تأثيراتها الخاصة في هذا المجال. وهكذا نرى أن التطور السريع في مستويات الإلتحاق المدرسي/ الجامعي في بعض البلدان العربية لم ينعكس بالضرورة دفعاً في عملية التنمية يوازي ما اختبرته بلدان نامية أخرى عرفت تطوراً شبيهاً في مستويات الإلتحاق المدرسي. قد تفسر هذه الظاهرة بعوامل غير عامل التعليم بحد ذاته. غير أن العديد من الأبحاث يردها الى نوعية التعليم في الكثير من المدارس والجامعات العربية وخاصةً ما إذا كانت المناهج التعليمية تربي الطالب على حب الاستطلاع وأخذ المبادرة عوضاً عن تركيزها على رتابة التلقين والإعادة بطريقة ميكانيكية. وهنالك من يضيف عاملاً آخراً يتعلق بمجالات العمل المتوافرة في كل من القطاعين العام والخاص. فحيث يكون القطاع العام مهيمناً على الاقتصاد الوطني كما هو الحال في بلدان عربية عدة وبالتالي على مجالات العمل التي تؤمنها لعدد كبير من الخريجين، فإن أخذ المبادرة يضعف وتصبح العلاقة بين التعليم

وعملية النمو أقل شأناً. والعبرة هنا أنه إذا كان لا بد من أن يتحمل القطاع العام في البلدان العربية القسط الأكبر من أعباء التعليم وذلك لأسباب اجتماعية فمن الضروري كما سبق ذكره أن لا تكبَّل مدارس وجامعات القطاع العام بأغلال البيروقراطية والتوجهات السياسية للطبقة الحاكمة، بل أن تتحرر منها بإعطائها الاستقلالية التامة في إدارة شؤونها ومناهجها.

وماذا عن علاقة التعليم بسوق العمل؟ مع التطور السريع في مجالات التعليم وتخريج أفواج متلاحقة من الطلاب تسعى لدخول سوق العمل، أخذ البعض يشير الى ضرورة تكييف برامج التعليم العالي بهدف خدمة متطلبات سوق العمل. لا شك في أن من مهمات التعليم العالي توفير التخصصات المختلفة مما يساهم في تغذية سوق العمل بكفاءات مطلوبة والكثير من الجامعات الفاعلة او الناشطة تربوياً وأكاديمياً تطور برامجها وتستحدث برامج جديدة تمشياً مع تطورات الاقتصاد الوطني وسوق العمل ليس بالضرورة المحلي فقط بل ايضاً الإقليمي إن لم يكن الدولي. وهذا هو المطلوب علماً أن للسوق في الاقتصادات المعاصرة ديناميكية قوية وأكثر حركة من ديناميكية تطوير برامج التخصصات المختلفة.

ولكن إذا كانت العلاقة بين التعليم (التخصص) وحاجات سوق العمل أمراً لا بد من التنبه اليه في مجال تطوير البرامج الجامعية المتخصصة، فبالمقابل علينا أن لا ننسى هدف التثقيف الجامعي. وهذا كما سبق وذكرنا يعني في ما يعنيه أن لا يكون بناء الاختصاص خارج عملية التثقيف بمعناها الواسع. فتربية الطالب المثقف، بغض النظر عن اختصاصه، يبقى الهدف الأساسي لكل تربية جامعية. وبتوطيد العلاقة بين الاختصاص والتثقيف يصبح دور الجامعات محورياً في تحديد نوعية المجتمع الذي نعيش فيه. لقد شدد آدم سميث (توفي عام ١٧٩٠) وهو أبو الاقتصاد المعاصر وأول من دافع عن حرية السوق التي تظللها اليد الخفية على أن المسار الحسن للسوق الحرة أو درجة كفايته في مصطلح الأدبيات الاقتصادية المعاصرة مرتبط بالأخلاقيات (moral ethics). بكلمة أخرى، إذا لم تعمل الأسواق على هدي المبادئ الخلقية فإن النظام الاقتصادي لا يكون نظاماً ناجحاً. وبظني ما قاله آدم سميث لأكثر من مئتي سنة خلت ما زال ينطبق على واقعنا الحاضر آخذين بعين الاعتبار كل التطورات الاقتصادية والثقافية منذ ذلك الحين، وترجمتها في سياق العلاقة بين التعليم ومجالات العمل في السوق هو أن لا نعتبر الثقافة والتخصص كبنائين منفصلين بل متكاملين.

٤- التعليم الجامعي العربي: الى أين؟

وأعني بالسؤال، هل التعليم الجامعي العربي في سياق نهضة تربوية/ ثقافية شاملة لا بد ان تكتسح من أمامها العقبات المتمثلة بالجمود الفكري/ التربوي/ الثقافي التي تشكل جزءاً ذاتياً وحتمياً في أي مسار للتغيير والنهوض؟ إن نظرتي لمستقبل التعليم الجامعي العربي هي نظرة تفاؤلية وإن كانت على المدى البعيد. فباعتقادي، مهما كانت الأحوال السياسية السائدة حالياً في المجتمعات العربية المختلفة، ومهما كثرت عوامل الجمود، ففي نهاية المطاف ومهما طال الزمن (وهذا ما نتعلمه من التاريخ) لن تستطيع هذه العوامل أن تثبت أمام نهضة ثقافية عربية شاملة مستقبلياً غرست بذورها وأخذت تنمو ولو في بعض جوانبها ببطء شديد. فلا بد لأي نهضة سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية مرتقبة في العالم العربي من أن تواكبها بل تتفاعل معها وتغذيها نهضة تربوية/ ثقافية. فالنهوض الحضاري لا يكون جزئياً بل شاملاً لجميع مرافق الحياة أو لا يكون.

ولربما العنصر الخفي أو المجهول هو عنصر الزمن وسرعة الحركة في بناء دعائم النهضة الجامعية الشاملة. وهو أمر قد يختلف من بلد عربي الى آخر كما هو واقع الحال في مسارات تقدمها المختلفة. والمهم في هذا السياق أن المدى الزمني لترسيخ النهضة يتوقف على ديناميكية تطور الظروف المؤاتية أو العوامل المؤثرة في حركة النهوض أود الإشارة الى ثلاث منها:

أولها يتعلق بتطور النظام السياسي ومدى توجهه نحو ترسيخ مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الفكرية وبالتالي الادارة السليمة للحكم. فكلما تعزز هذا التوجه، تتوسع الفرص أمام الجامعات العربية كي تتفاعل مع التطورات المستجدة في حقول التربية والتعليم والثقافة.

ثانيها هو تطور البيئة الجامعية لجهة انفتاحها على الحرية الأكاديمية وتحديداً حرية التعبير والحوار. وفي ظل المناخ الجامعي المنفتح تكون هذه حرية مسؤولة لا غنى عنها في عملية الارتقاء بالمستوى التربوي/ الثقافي الجامعي. فبدون البيئة الجامعية المؤاتية كيف نؤمن التفاعل مع الغير وكيف يتمكن الباحثون الجامعيون من تقصي وتحقيق الانجازات الفكرية والأكاديمية دون عوائق ادارية/ سياسية تكبل سعيهم وتضعف من فاعليته؟

وثالثها هو تطوير مستلزمات التأهيل بكل أبعادها المادية والبشرية بحيث تتمكن الجامعات العربية أن تجاري، بل تنافس، مثيلاتها في الدول الأخرى ولا سيما

الغربية. وهذا يفترض ضمناً أن تقوم الدولة باعطائها الأولوية التي يتطلبها هذا الأمر على صعيد توافر الدعم المالي. كما أنه يعني في ما يعنيه أن السلطات المسؤولة أصبحت تتقبل مبدأ استقلالية الجامعة الادارية مما يحميها من التدخلات السياسية. وفي حال تحقيق هذه المرحلة من تطور جامعات القطاع العام فإن ذلك يعتبر بمثابة إنجاز كبير. كما أنه بالنسبة إلى الجامعات الخاصة فإن القطاع الخاص العربي كان ولا يزال مقصراً عموماً لجهة دعم هذه الجامعات مادياً وتحديداً فيما يخص برامج الأبحاث وتأهيل البنى التحتية. ولربما أحد العوامل التي تفسر هذه الظاهرة هو عدم سن التشريعات الضريبية المحَّفزة لمساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.

يواجه العالم العربي، كغيره من المناطق النامية، تحديات العولمة على كافة الصعد. وكما أن مواجهة العولمة الاقتصادية لا يكون بانغلاق الاقتصاد الوطني (وهو في كل الأحوال أمر غير ممكن في عالم اليوم)، بل باعتماد سياسات تمكن الدول العربية من الاستفادة من فوائد العولمة وهي تؤسس لأرضية صلبة لاقتصادها الوطني، فإن الجامعات العربية مدعوة لأن تؤسس لنهضة تربوية/ ثقافية داخلية ومنفتحة تمكنها ان تجني فوائد التفاعل الثقافي مع الخارج دون أن تخسر ذاتيتها وهويتها الوطنية. وفي كلتا الحالتين فإن المضي في هذين التوجهين يبقى محكوماً بمدى تطور الظروف المؤاتية لهما. ودور المثقفين العرب هو المساهمة الفكرية في تهيئة هذه الظروف وإنضاجها.